

التدقيق: المفهوم العام

1. تعريف التدقيق

هناك عدة تعاريف للتدقيق نذكر منها:

هو علم له قواعده وأصوله وفن له أساليبه وإجراءاته يهتم بالفحص الفني المحايد لحسابات وسجلات الوحدة محل المراجعة بقصد إبداء الرأي في مدى صحة وعدالة الأرقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة لهذه الوحدة.

هو فحص منتظم ومستقل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات والفعاليات (المالية وغير المالية) لأي منشأة وأن يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإبداء الرأي الفني من خلال تقريره.

هو عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية.

يقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً إنتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.

تشمل عملية التدقيق الفحص *Examination* والتحقيق *Verification* والتقرير *Reporting*

1.1 الفحص Examination

يقصد بالفحص التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع.

2.1 التحقق Verification

أما التحقق فيقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة، وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة.

وهكذا فإن الفحص والتحقق وظيفتان مترابطتان يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أفضت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

3.1 التقرير Reporting

أما التقرير فيقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقق وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمله الأمر داخل المشروع وخارجه، وهو ختام عملية التدقيق، حيث يبين فيه المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها لمركز المشروع المالي وبيانها عملياته بصورة سليمة وعادلة.

تعني عبارة " التعبير بعدالة *Fair Presentation* " توافق البيانات الواردة في القوائم المالية من واقع المشروع، وهذا يتطلب من هذه البيانات أن تكون سليمة محاسبياً، ووافية أي لم يحذف شيء منها، وأن المدقق يشهد بذلك كله.

2. أهداف التدقيق

2.1 الأهداف التقليدية

يمكن تلخيص الأهداف التقليدية للتدقيق في النقاط التالية:

- التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليهما.
- إبداء رأي في استناداً إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية.
- اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر و السجلات المحاسبية من أخطاء وغش.
- التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة.
- مساعدة الإدارة على وضع السياسات الإدارية المناسبة.
- مساعدة الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي.
- مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني

2.2 الأهداف الحديثة للتدقيق

بعد التطور الذي حصل في بيئة الأعمال والانفتاح الاقتصادي الدولي واثراً العولمة على اقتصاديات الدولة ودخول التكنولوجيا والحاسوب فقد تغيرت النظرة إلى التدقيق مما تطلب من المدقق تقديم خدمات أهم من اكتشاف الأخطاء والغش وغيرها من الأهداف التقليدية ليقوم بعملية التدقيق من أجل تحقيق الأهداف العصرية التي تتلائم وبيئة الأعمال الحالية حيث أصبحت أهداف التدقيق اليوم على النحو الآتي:

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وللتعرف على أسباب عدم تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل المنشأة.
- تقييم النتائج التي تم التوصل إليها مقارنة مع الأهداف المرسومة.
- العمل على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الكفاية الإنتاجية والقضاء على الهدر والإسراف في جميع نشاطات المنشأة.
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع.

3. أنواع التدقيق

1.3 الأنواع الرئيسية

بصورة عامة يقسم التدقيق إلى ثلاثة أقسام رئيسية تشمل التدقيق المالي و تدقيق الإلتزام (الإذعان) و التدقيق التشغيلي.

1.1.3 تدقيق القوائم المالية *Financial Statements Audit*

يكون الهدف منه هو الخروج برأي في محايد عن مدى عدالة البيانات المالية و حقيقة تمثيلها للمركز المالي و نتيجة الأعمال و التدفقات النقدية وفقا للمعايير المحاسبية. و هذا الرأي يكون بمثابة تأكيد معقول (و ليس مطلق) عن مدى خلو البيانات المالية من الإنحرافات المادية (الأخطاء الجوهرية). و يقوم المدقق بالتأكد من مدى مسابقة البيانات المالية لمعايير المحاسبة الدولية. و في النهاية يقدم تقريره.

2.1.3 تدقيق الإلتزام أو الإذعان *Compliance Audit*

يتعلق هذا النوع من التدقيق بالحصول على أدلة تدقيقية و تقييمها من أجل تحديد مدى إذعان بعض الأنشطة المالية و التشغيلية للقوانين و القواعد و الشروط المحددة ذات العلاقة. و عادة توجه تقارير التدقيق في هذه الحالة إلى الجهة التي وضعت القواعد أو الشروط، و قد يشتمل التقرير على ملخص بالإستنتاجات و مدى الإلتزام بالقواعد و الشروط.

3.1.3 التدقيق التشغيلي *Operational Audit*

يتضمن هذا النوع من التدقيق الحصول على أدلة تتعلق بالأنشطة التشغيلية للمنشأة و تقييمها من أجل الحكم على كفاءة و فعالية هذه الأنشطة مقارنة مع الأهداف المحددة، ثم تقديم التوصيات التي يراها المدقق ضرورية، و يطلق على هذا النوع أحيانا التدقيق الإداري أو تدقيق الأداء.

2.3 أنواع أخرى من التدقيق

بالإضافة إلى الأنواع الرئيسية للتدقيق هناك تقسيمات أخرى و من زوايا مختلفة:

1.2.3 من حيث الجهة التي تتولى عملية التدقيق

حيث يقسم التدقيق إلى تدقيق داخلي و تدقيق خارجي.

أ. التدقيق الداخلي *Internal Audit*

يعرف التدقيق الداخلي بأنه الفحص المنظم للمشروع ودفاتره وسجلاته بواسطة جهة داخلية أو مراجعين تابعين كموظفين للمشروع، ولعل السبب في نشأة هذا النوع من المراجعة يرجع أساسا إلى كبر حجم المشروعات وتعدد وتنوع عملياتها المالية وكذا الابتعاد التدريجي للإدارة العليا للمشروع عن تفاصيل تنفيذ السياسات والخطط الموضوعية، الأمر الذي استلزم وجود إدارة وقائية ورقابية تضمن التحقق من عمليات المشروع وجديتها فور إتمامها أو حدوثها. يهدف هذا النوع من التدقيق إلى تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع عن طريق محو الإسراف واكتشاف أخطاء التلاعب في الحسابات والتأكد من صحة البيانات التي تقدم للإدارة لتسترشد بها في رسم خططها واتخاذ قراراتها ومراقبة تنفيذها، إلا أن وجود قسم إدارة داخلية للتدقيق بالمؤسسة لا يغني عن تكليف المراجع الخارجي بفحص ومراجعة حسابات، فالطريقة التي ينفذ بها المراجع الخارجي عمله تختلف عن الطريقة التي يتبعها المراجع الداخلي.

ب. التدقيق الخارجي *External Audit*

التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي مستقل استقلالاً تاماً عن جميع الأطراف ذات العلاقة بالبيانات المالية. و الهدف الأساس من هذا التدقيق هو إعطاء رأي فني محايد يبين فيه المدقق فيما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة حقيقية و عادلة (أو تظهر بعدالة من جميع الجوانب المادية) عن المركز المالي للمنشأة و نتيجة أعمالها و تدفقاتها النقدية.

2.2.3 من حيث النطاق

يقسم التدقيق إلى كامل وجزئي

أ. التدقيق الكامل *Complete Audit*

كان التدقيق قديما وحتى عهد قريب يتم بفحص جميع العمليات المقيدة بالدفاتر والسجلات وما تتضمنه من بيانات أو حسابات خالية من الأخطاء والتلاعب والغش أي تدقيق كامل تفصيلي، إذ كانت المشاريع صغيرة وعملياتها قليلة وكنتيجة لتطور ميادين الصناعة والتجارة وما صاحبها من تعدد المشاريع وكبر حجمها أصبح التدقيق مستحيلا ومكلفا وغير عملي لما يتطلبه من جهد كبير ووقت طويل، مما أدى إلى تحول هذا التدقيق إلى تدقيق كامل اختياري وقد ساعد هذا الاتجاه على زيادة اهتمام المشاريع بأنظمة الرقابة الداخلية وأدواتها وتحقيق نظام دقيق متين لها، حيث أصبحت كمية الاختيارات وحجم العينة تتوقف على مدى مكانة ودقة أنظمة الرقابة الداخلية، فالفرق بين الكامل التفصيلي والكامل الاختياري يقتصر على نظام التدقيق فقط وليس بالأصول والمبادئ المحاسبية.

ب. التدقيق الجزئي *Partial Audit*

هي العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة لغرض معين كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة أو فحص حسابات المخازن و التأكد من جرد المخزون. يهدف هذا النوع إلى الحصول على التقرير المتضمن خطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل، ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصيره في الأداء.

3.2.3 من حيث الإلزام

يقسم التدقيق إلى إلزامي و اختياري

أ. التدقيق الإلزامي *Compulsory Audit*

هو ذلك النوع من التدقيق الذي يلزم به القانون، و يتميز بوجود عنصر الجبر والإلزام ومن ثم يمكن الجزاء على المخالفين لأحكامها وكذلك يجب أن تتم المراجعة وفقا لقواعد ونصوص وإجراءات المنصوص عليها وعلى المراجع أن يتحقق من أن عملية تعيينه لم تتم بمخالفة الأحكام القانونية.

في ضوء هذا النوع من التدقيق فإن المدقق يؤدي عمله بالطريقة التي يراها مناسبة و ضرورية كما أنه لا يجب أن توضع أية قيود أو حدود على المدقق أثناء تأديته لواجباته حتى و لو كانت هذه القيود واردة في القوانين التنظيمية للمؤسسة، وفي صورة قرارات صادرة عن الجمعية العامة للمساهمين تعتبر مثل هذه القيود كأنها لم تكن في مواجهة المدقق الذي يعتبر مسؤول إذا ما رضخ لهذه القيود.

ب. التدقيق الإختياري *Optional Audit*

إن قرار القيام بالتدقيق الإختياري يرجع إلى أصحاب المؤسسة أنفسهم وإلى غيرهم من أصحاب المسألة والمصلحة فيه، وبناء ذلك فإن عملية تعيين مدقق الحسابات في المشروعات الفردية أو شركات الأشخاص يرجع إلى أصحاب المؤسسة وفي بعض أنواع الشركات مثلا شركة الأموال فإن أمر تعيين مدقق الحسابات إلزامي بناء على النصوص والتشريعات الصادرة عن الدولة. ويرجع ذلك إلى الدور الذي تقوم به المؤسسات في الاقتصاد الوطني، وبناء على ذلك فإنه يتعين إسناد عملية التدقيق لمدقق مستقل لشركات الأموال سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص.

معايير التدقيق

معايير التدقيق المتعارف عليها

معايير إعداد التقرير

1. إعداد القوائم المالية وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
2. قاعدة تجانس استخدام المبادئ المحاسبية.
3. قاعدة الإفصاح الكامل في القوائم المالية.
4. إبداء الرأي الفني في القوائم المالية كوحدة واحدة.

معايير العمل الميداني

1. قاعدة التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم على المساعدين.
2. قاعدة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
3. قاعدة كفاية وملائمة أدلة الإثبات.
4. قاعدة توثيق العمل.

المعايير العامة

1. التأهيل العلمي والعملية.
2. قاعدة الإستقلال والحياد.
3. قاعدة العناية المهنية الملائمة.
4. قاعدة السر المهني